نشرة الأنشطة البحثية

العدد (1) – 2017/1/16

معهد التخطيط القومي

" نحو تحسين أوضاع الأمن الغذائي والزراعة المستدامة والحد من الجوع في مصر "

(سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 265 - يوليو 2016)

صدر هذا البحث الجماعي في سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ضمن خطة بحوث المعهد لعام 2016/2015، وفيما يلي ملخص البحث.

أتفق قادة العالم في سبتمبر 2015 على خطة التنمية المستدامة 2030، وهي رؤية طموحة تصبو إلى عالم خال من الفقر والجوع والمرض والعوز، يمكن أن تنتعش فيه جميع أشكال الحياة، وتصبو إلى عالم خال من الخوف ومن العنف، وعالم يلم فيه الجميع بالقراءة والكتابة، وتتاح فيه للجميع سبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد على جميع المستويات، وعلى الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، وتكفل فيه السلامة البدنية والعقلية والرفاهية الاجتماعية. عالم يلتزم فيه الجميع بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة، وخدمات الصرف الصحي، وتتوافر فيه سبل محسنة للنظافة الصحية، وتتاح فيه الأغذية الكافية والمأمونة والميسورة التكلفة، عالم تكون فيه المدن والمستوطنات البشرية آمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، ويمكن فيه للجميع الحصول على طاقة ميسورة وموثوقة ومستدامة. وهى رؤية تمت صياغتها في (17) هدفاً استراتيجياً من أهداف التنمية المستدامة و(169 غاية، وهي أهداف وغايات متكاملة وغير قابلة للتجزئة.

ويعد أحد الأهداف الهامة التي تضمنتها أهداف التنمية المستدامة العالمية هو الهدف الثاني والمتعلق بالقضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة، وهو محور الدراسة الحالية، والتي تهدف إلى رصد سبل وآليات تحقيق مصر لهذا الهدف، وفي سبيل تحقيق ذلك اشتملت الدراسة على خمسة فصول - بخلاف النتائج والتوصيات- حيث تناول **الفصل الأول** مفاهيم الأمن الغذائي، والزراعة المستدامة، والتغذية السليمة، والجوع، وسبل قياس كل منها، واستعرض **الفصل الثاني** الأوضاع الراهنة للأمن الغذائي والزراعة المستدامة والجوع في مصر. أما **الفصل الثالث** فتناول دراسة وتحليل العلاقة ما بين الهدف الثاني من أهداف خطة التنمية المستدامة العالمية (SDGs) ، وباقي أهداف الخطة، وأهداف استراتيجية التنمية الزراعية الوطنية، واستعرض **الفصل الرابع** مدى وسبل تكيف غايات ومؤشرات تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة العالمية مع الواقع المصري، في حين تناول **الفصل الخامس** من الدراسة سبل وآليات (تحقيق غايات الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة) تحسين أوضاع الأمن الغذائي والزراعة المستدامة والغذاء المحسن والجوع في مصر.

وفيما يلي نستعرض أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها فصول الدراسة:

تبين من نتائج **الفصل الأول** أن مصر وفقا لمؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) احتلت في عام 2015 المركز السابع والأربعون بين دول العالم (109 دولة)، حيث حصلت على 100/61.8 نقطة بالنسبة للمؤشر العام للأمن الغذائي (وهو المتوسط المرجح لنقاط المؤشرات النوعية الثلاث المكونة

للمؤشر العام وهي تحمل التكاليف، والإتاحة (التوفير) والجودة والسلامة.

أما **الفصل الثاني** فقد كشف أن نسبة من يعانون من الجوع أو نقص الغذاء والتي تقل عن 5% في مصر، لا تضعها في مصاف الدول التي تعاني من انتشار حالات الجوع، وفيما يتعلق بقدرة مصر على إتاحة الغذاء فقد تبين أنها تراجعت من حوالي 91,5% في عام 2000 إلى حوالي 85,5% في عام 2013، ومن ثم فقد تزايدت نسبة الاعتماد على الواردات، حيث بلغت قيمة فاتورة الواردات الغذائية الإجمالية في عام 2013 نحو 11,1 مليار دولار.

تراجع كذلك الاهتمام التنموي بالقطاع الزراعي في الحقبة الأخيرة وذلك من منظور نصيب هذا القطاع من المخصصات الاستثمارية، حيث واصلت نسبة الاستثمارات الزراعية من جملة الاستثمارات لمختلف القطاعات انخفاضها من نحو 13,2% خلال الفترة 1998-2002 إلى نحو 2,4% فقط في عام 2013. أشارت المؤشرات ذات العلاقة بالاستدامة التنموية الزراعية إلى التراجع في مستويات الخصوبة للأراضي الزراعية، فضلا عن ارتفاع الفاقد من الغذاء في مختلف مراحل وحلقات السلسلة الغذائية في مصر. كشفت الدراسة في هذا الفصل كذلك وجود شكل من أشكال التمييز فيما يتعلق بحيازة المرأة للأراضي الزراعية في مصر، حيث بلغت نسبة الحائزات للأراضي الزراعية من الإناث في التعداد الزراعي لعام 1990/1989 نحو 8,3% من جملة أعداد الحائزين، وتراجعت هذه النسبة إلى نحو 3,9% فقط في تعداد 2010/2009.

وبتحليل عناصر القوة والضعف في القطاع الزراعي المصري تبين أن قطاع الزراعي ينطوي على طاقات كامنة وإمكانيات غير قليلة لزيادة قدرته على المساهمة في إنتاج وإتاحة المنتجات الغذائية، ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي، أهمها توافر مصادر الري الدائم في كامل الأراضي الزراعية، ومن ثم تعدد المواسم الزراعية، وتنوع أقاليم مصر الزراعية، وفي المقابل تتمثل أهم عناصر الضعف في صغر وتفتت الحيازات الزراعية، وانخفاض مستوى الإنتاجية الزراعية. هذا وقد كشف **الفصل الثالث** من الدراسة عن أن الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة جاء ضمن مجموعة الأهداف الأكثر تأثيراً وتأثراً بباقي أهداف التنمية المستدامة الأخرى، وأن مضمون بعض الغايات الواردة بالاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية المستدامة تتشابه بدرجة كبيرة مع مضمون بعض الغايات الواردة بالهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة العالمية، غير أنه بينما جاءت جميع غايات الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة العالمية محددة التوقيتات بسقف زمني لإنجاز كل منها جاءت جميع غايات الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة الزراعية خالية تماما من الالتزام في إنجازها بأية توقيتات زمنية مرحلية أو نهائية.

وبينما تمت الإشارة بشكل واضح بغايات الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة العالمية لقضية القضاء التام على الجوع بجميع أشكاله وأنواعه بحلول عام 2030 وجاءت الإشارة إليه ضمنية في سياق مضمون غايات الخطة الاستراتيجية للتنمية الزراعية وبدون سقف زمني محدد، فضلاً عن ذلك فإن غايات الاستراتيجية الزراعية الوطنية للتنمية المستدامة لم تتضمن آليات واضحة تضمن سلامة وجودة الغذاء الطازج أو المصنع أو المعالج بينما تم النص عليها صراحة في غايات الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة العالمية.

إن الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة العالمية وهو القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة (بجميع غاياته الفرعية) على الرغم من أهميته لمصر، لم يدرج ضمن الخطة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (رؤية مصر 2030). وإنما تم إدراج بعض المؤشرات للقطاع دون أن توضح الاستراتيجية كيف سيقوم قطاع الزراعة بتحقيق تلك المستهدفات أو تبرز دور وأهمية هذا القطاع الحيوي والهام في معالجة قضايا الجوع وسوء التغذية.

واستعرض **الفصل الرابع** معايير اختيار غايات ومؤشرات التنمية المستدامة على المستوي الوطني والمحلي، وبدراسة مدى توافق وتكيف غايات ومؤشرات تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة العالمية مع الواقع الوطني والمحلي وفقا لتلك المعايير تبين أن جميع غايات الهدف الثاني متوافقة مع الواقع الوطني والمحلي ومن ثم فإنه ليس هناك حاجة (على الأقل في القريب العاجل) لإضافة غايات جديدة، أو حذف أو دمج البعض من غايات الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة العالمية. تأكد كذلك في هذا الإطار أن المؤشرات المقترحة لغايات الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة متوافقة إلى حد كبير مع الواقع المحلي والوطني.

تناول الفصل الرابع كذلك فرص وإمكانيات قياس مؤشرات متابعة تحقيق غايات الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة العالمية، حيث تبين من نتائج تحليل استمارة الاستبيان التي أعدت لهذا الغرض أنه يمكن تقسيم تلك المؤشرات إلى ثلاثة مجموعات رئيسية شملت المجموعة الأولى منها المؤشرات التي تتوافر بسهولة ويمكن قياسها والاعتماد عليها سواء من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أو الوزارات والجهات الأخرى المتاحة لديها تلك البيانات وعددها 18 مؤشراً، أما المجموعة الثانية من المؤشرات وهي تلك المؤشرات التي يحتاج توفيرها- أو يتم توفيرها بالفعل- إلى اجراء بحوث ميدانية أو دراسات مستقلة فيبلغ عددها ستة مؤشرات، وتضم المجموعة الثالثة من المؤشرات 11 مؤشراً يصعب توفيرها إما بسبب عدم توافر البيانات اللازمة لحسابها أو لارتفاع تكلفة توفيرها، أو لعدم وضوحها ووجود تعريف واضح ومحدد لها.

استعراض **الفصل الخامس** سبل وآليات تحسين أوضاع الأمن الغذائي والزراعة المستدامة والغذاء المحسن والجوع في مصر والتي تضمنت زيادة حجم الاستثمار الحكومي والخاص في الزراعة، الحفاظ على مياه الري وتحديث أساليب الري والبحث عن مصادر جديدة، حماية الأراضي الزراعية والحفاظ عليها، حماية الثروة الطبيعية والبرية والحفاظ على البيئة الزراعية وحمايتها من الأمراض والتلوث، الحفاظ على خصوبة التربة الزراعية، استخدام أساليب تكنولوجية حديثة في الزراعة، زيادة المعروض من السلع الغذائية، تشديد الرقابة على أسواق السلع الغذائية، تصحيح وضع الأسواق الزراعية، تطوير البنى التحتية في الريف والمناطق الفقيرة، التوسع في الزراعة التعاونية والزراعة التعاقدية، رسم خريطة للجوع، التوعية الغذائية من خلال برامج متخصصة، تحسين مستوى التعليم، والنهوض بالمرأة في الريف، وتنسيق الجهود المشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

اقترح هذا الفصل كذلك مجموعة من الأطر البرامجية لتحقيق غايات الهدف الثاني، أهمها برنامج تطوير الأساليب التكنولوجية المستخدمة في الزراعة، برنامج تعزيز القدرات التسويقية لصغار الزراع، برنامج تنمية المحاصيل الحقلية، برنامج تنمية الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية، البرنامج الثقافي والإعلامي والإرشادي، وبرنامج التمكين الاقتصادي للمرأة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي يمكن لمتخذ القرار من خلالها تحسين أوضاع الأمن الغذائي والزراعة المستدامة والحد من الجوع في مصر نذكر منها توفير البيانات والإحصاءات التي ترسم خريطة الجوع في مصر، نشر وزيادة الوعي الصحي والغذائي وتطوير الأنماط الاستهلاكية والثقافية الغذائية لدى مختلف الفئات والطبقات من السكان، دعم وتعزيز الإمكانيات والقدرات للأجهزة البحثية والإرشادية وتطوير هياكلها ونظم عملها على النحو الذي يعظم من فعاليتها، وجود كيان مؤسسي رفيع المستوى مسئول عن تصميم وتنفيذ وتنسيق سياسات الأمن الغذائي والتغذية، ضرورة تعزيز الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان التي تدعم الحصول على الغذاء خلال الأزمات، ضرورة أن تتضمن خطة التنمية المستدامة (رؤية مصر 2030) ضمن أولوياتها هدفاً رئيسياً على نحو ما ورد في الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة العالمية، تأهيل القيادات الإحصائية القادرة على القيام بمتابعة مدى التقدم في إنجاز أهداف التنمية المستدامة من خلال مؤشرات متفق عليها، وضرورة وضع دليل منهجي يمكن استخدامه في تقييم ومراجعة خبرة الممارسات الوطنية في مجال متابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة وحساب مؤشراتها.

الفريق البحثي

أ. د. هدى صالح النمر (الباحث الرئيسي)

أ. د. بركات الفرا
أ. د. علاء الدين زهران
د. أحمد عاشور
أ. د. عبد العزيز إبراهيم
أ. د. خالد عطية
أ . محمد حسنين
أ. اسلام محمد

ومن خارج المعهد

أ. د. وحيد على مجاهد
أ. د. على إبراهيم محمد

نشرة الأنشطة البحثية هي نشرة اخبارية لملخصات الاصدارات العلمية للمعهد من بحوث في سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (بحوث جماعية) والمذكرات الخارجية (بحوث فردية) وكراسات السياسات والكتب وغيرها من المطبوعات. يمكن الاطلاع على النص الكامل للإصدار الوارد ملخصه في هذا العدد بالرجوع إلى الموقع الإلكتروني للمعهد المبين أدناه، حيث يمكن تحميل هذا الإصدار، فضلاً عن الاطلاع على الإصدارات السابقة للمعهد وتحميلها. كما يمكن الحصول على نسخة ورقية من هذا الإصدار وغيره من إصدارات المعهد بالاتصال بمركز التوثيق والنشر بالدور السادس بالمعهد.